مطبوعات جامعة الكويت

الأصول الخمسة

المنسوب إلى

القاضي عبدالجبار بن أحمد الأسد أبادي

٣٢٠ هـ ـ ٤١٥هـ

حققه وقدم له

دكتور فيصل بدير عون
الأستاذ بكليتي الآداب
جامعة عين شمس والكويت

١٩٩٨م

لجنة التأليف والتعريب والنشر — مجلس النشر العلمي

جميع الحقوق محفوظة ـ لجامعة الكويت ـ لجنة التأليف والتعريب والنشر ـ الشويخ
ص . ب 5486 ـ الرمز البريدي 13055 ـ الصفاة ـ ت : ٤٨٤٣١٨٥

الأصول الخمسة

المنسوب إلى "القاضي عبدالجبار بن أحمد الأسد أبادي"

دكتور فيصل بدير عون

الطبعة الأولى ـ ١٩٩٨

All rights reserved to Kuwait University - The Authorship. Translation and publication Committee - Al Shuwaikh - P.O.Box 5486 Safat, Code No. 13055 Kuwait
Tel. & Fax. 4843185

بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس

الموضوع	الصفحة
تصدير عام	٥
الأصول الخمسة عند المعتزلة	١٤
شرح الأصول الخمسة والقاضي عبدالجبار	٢٥
الأصول الخمسة والقاضي عبدالجبار	٣٦
النسخ التي اعتمدنا عليها في التحقيق	٤٥
منهجنا في التحقيق	٤٨
النص	٦١
النظر العقلي أول الواجبات	٦٥
التوحيد	٦٧
العدل	٦٩
الوعد والوعيد	٧٠
المنزلة بين المنزلتين	٧١
الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	٧١
حدوث الأجسام	٧٢
الصفات الإلهية	٧٢
الدليل على أنه قادر	٧٢
الدليل على أنه عالم	٧٢
الدليل على أنه حَيّ	٧٣
الدليل على أنه سميع بصير مدرك	٧٣
الدليل على أنه موجود	٧٣
الدليل على أنه قديم	٧٣
الدليل على أنه غني	٧٣

الدليل على أنه ليس بجسم ٧٤
نفي رؤية الله ٧٤
الدليل على أنه واحد ٧٤
الله لا يفعل القبيح ٧٦
الإنسان خالق أفعاله ٧٧
القدرة الإنسانية تسبق الفعل ٧٨
تكليف ما لا يطاق غير جائز ٧٩
الله لا يريد المعاصي ٨٠
هل يجوز تعذيب أطفال المشركين ٨٢
قول موجز في «التعويض» ٨٤
كل ما بنا من نعم فمن الله ٨٥
حدوث الكلام الإلهي ٨٦
صدق نبوة محمد عليه السلام ٨٧
المحكم والمتشابه والمجاز ٨٩
حكم الفاسق ٩٠
الشفاعة ٩٢
مرتكب الكبيرة والشفاعة ٩٤
عذاب القبر ٩٦
الإمامة ٩٧
قول موجز في القضاء والقدر ٩٨
هل تقبل توبة من عصى وكفر ٩٩
صفة التوبة ٩٩
هل ينتفع الكافر والفاسق بطاعاته ١٠٠
هل يزيد الإيمان وينقص ١٠٠

تصدير عام

تعد مدرسة المعتزلة الكلامية من أكبر مدارس علم الكلام؛ لا من حيث الشهرة والانتشار فحسب ولكن من حيث خصوبة الفكر أيضا وأصالته، والاحتكام كثيرا إلى العقل والثقة فيه مع الثقة في الوقت نفسه بالنص الديني، والإيمان الكامل به. ولقد ساعد على نشأة المعتزلة وازدهارها عدة عوامل متباينة أدت في النهاية إلى غلبة الفكر الاعتزالي وسيطرته وسيادته ابتداء من أوائل القرن الثاني الهجري حتى أواخر القرن الثالث وبدايات القرن الرابع. وخلال هذه الفترة الزمنية، وهي فترة ليست طويلة، حدث شيء من المد والجزر بالنسبة لفكر المعتزلة الذي وجد خصوماً أقوياء حاوروه أحيانا، وحاربوه أحياناً أخرى، حيث نجحوا في نهاية الأمر في القضاء على المعتزلة من حيث كونها مدرسة، لكنهم لم ينجحوا في القضاء على الفكر الاعتزالي الذي راق للكثيرين وإن كانوا مختلفين مع المعتزلة.

لقد حتمت الظروف التاريخية وجود المعتزلة؛ ومن ثم فإن خروج مدرسة المعتزلة إلى حيز الوجود جاء تعبيراً وتلبية لضرورات فكرية دينية وسياسية وخلقية، فلقد كان الصراع على أشده بين الشيعة والخوارج والمرجئة وأهل السنة والجماعة، وكانت وجهات نظر هذه الفرق متباعدة في عدة قضايا دينية الأمر الذي أدى إلى وجود هذا اللون من الفهم الديني الجديد للنص، ومن ثَمّ نستطيع أن نقول: إنه أدى إلى سَدّ الفراغ الذي نشأ من جراء وجهات النظر المتضاربة والمتباينة.

ونحن نعلم أن علماء الدين اختلفوا فيما بينهم بشأن مسائل كثيرة مثل مرتكب الكبيرة والصفات الخبرية، ومسألة الفعل الإلهي، والفعل الإنساني فضلاً عن المشكلة الكبرى مشكلة الحكم أو الخلافة... إلخ كل هذه المشاكل وغيرها كانت موضع دراسة ومناقشة واختلاف بين المتكلمين. ولقد جاءت المعتزلة حاملة معها طرحاً جديداً ومختلفا عن الأطروحات السابقة، وهو طرح يحمل معه أهم سمة من سمات الفكر الاعتزالي، وأقصد بذلك النزعة العقلية؛ أو ما عرف عندهم بـ «الواجبات العقلية»؛ لأن المعتزلة - وقد درست الفلسفة دراسة جيدة ووقفت عليها بوعي - اعتمدت في فهمها للدين على الفلسفة من حيث كونها منهجاً. فالناس، كما قال المعتزلة، محجوجون بعقولهم. فالعقل من وجهة نظر المعتزلة هو

حجة الله على الإنسان سواء قبل الرسالة وبعدها. وكان من رأي المعتزلة أننا نستطيع بالعقل أن نهتدي إلى معرفة الله، وتأكيد وجوده. بل إن المعتزلة ترى أن قضية الخير والشر أو ما عرف عند المتكلمين بـ «التحسين والتقبيح» أو بلغة الخطاب الديني «الحلال والحرام»، هذه القضية ترى المعتزلة أن العقل صالح صلاحية كافية لأن يضع للإنسان ضوابط سلوكه ومعاييره بصددها. فالعقل عند المعتزلة له القدرة على أن يقول بحسن بعض الأفعال وبقبح البعض الآخر، ومن ثم فإن هناك اتفاقا، من هذه الجهة، بين صحيح المنقول وصريح المعقول. ونسوق في هذا الصدد تلك الحادثة التي ذكرت في غير موضع من كتب علماء الكلام والفقه، حيث سئل أحد الأعراب: لماذا آمنت بمحمد؟ قال: ما رأيت محمداً يقول في أمر: افعل والعقل يقول: لا تفعل. وما رأيت محمداً يقول في أمر: لا تفعل، ويقول العقل: افعل[1]. في هذه الواقعة إشارة إلى عدم وجود تعارض بين النقل وبين الفطرة النقية السليمة تلك الفطرة التي فطر الله الناس عليها. فالعقل الخالص، وبعيدا عن الرغبة والهوى والمصلحة الشخصية، يجد نفسه متفقا كل الاتفاق مع الوحي. لذلك نادي المعتزلة بـ «الواجبات العقلية»، تلك الواجبات التي يفرضها العقل على نفسه (الإنسان).

ولقد أجمع المؤرخون على أن قضية مرتكب الكبيرة كانت نقطة البداية التي أرخ بها المؤرخون لنشأة المعتزلة. فقد ذكرت كتب الفرق والعقائد أن واصل بن عطاء الغزّال (+١٣١هـ) وعمرو بن عبيد (+١٤٤هـ) وجدا أن كل الأحكام الخاصة بمرتكب الكبيرة (أو ما عرف أيضا بمسألة الأسماء والأحكام) ليست مُرْضية للعقل، ولا سند لها من الدين. فقد قال أهل السنة: إن مرتكب الكبيرة مؤمن عاص أو منافق!! ومع ما في هذا الحكم من تساهل فهو حكم متناقض - في نظر المعتزلة - حيث يصعب الجمع بين الإيمان والعصيان على مستوى واحد، ومن جهة واحدة؛ لأن الإيمان إن لم يعصم المؤمن من الوقوع في المعصية فلا أهمية له

(١) راجع في هذا الصدد: د.فيصل عون: الحاكمية في ميزان العقل ص٣٣٢ ومابعدها بحث نشر في العدد الثاني من مجلة الجمعية الفلسفية المصرية - القاهرة.

ولا قيمة. وهذا ما أكده الرسول عليه السلام حينما ذكر قوله: «من لم تنهه صلاته عن الفحشاء والمنكر لم يزدد من الله إلا بعدا..»[1] وكذلك قوله عليه السلام: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا ينتهب نهبة يرفع الناس إليه فيها أبصارهم وهو مؤمن»[2]. ونحن نقرأ قول الحق **﴿إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر﴾**[3]. لذلك فإن من التناقض في القول الجمع على صعيد واحد بين اللفظين: مؤمن عاص، مؤمن منافق.

كذلك ذهب الخوارج، كما نعلم، إلى أن مرتكب الكبيرة كافر ومن ثم كَفّروا كل مرتكب كبيرة. وهذا أيضا حكم بالغ القسوة والشدة ومن شأنه أن يفتح الباب على مصراعيه أمام تكفير المجتمع كله، كما أن من شأن هذا الحكم أيضا أن يغلق باب التوبة أمام الخطاة والعاصين. أضف إلى ذلك أن حكم الخوارج هذا، وعلى الجانب الآخر، يتجاهل الطبيعة الإنسانية؛ لأن الخطيئة ملازمة للإنسان، ولا أقول يرثها الإنسان، فكل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون.

كذلك وجدت المعتزلة أن رأي جماعة المرجئة في حكم مرتكب الكبيرة رأي متهافت؛ لأنه يؤدي في النهاية إلى الإطاحة بمفهوم الوعد والوعيد الذي قطعه الله على نفسه: **﴿ولا يظلم ربك أحدا﴾**[4]، و**﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره...﴾**[5] إن رأي المرجئة فضلا عما سبق من شأنه أن يؤدي إلى انتشار الفحشاء والمنكر وكل المحرمات التي جاء الإسلام لمحاربتها؛ لذلك رفضت المعتزلة شعار المرجئة «لا تضر مع الإيمان معصية، ولا تنفع مع

---

(١) راجع الطبراني في الكبير جـ١١ ص٥٤.. دار البيان العربي حققه وخرج أحاديثه حمدي عبدالمجيد السلفي. وراجع كذلك مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي جـ٢ ص٢٥٨ دار الكتاب العربي، بيروت ط٣ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م. هذا ولم أجد لهذا الحديث ذكراً في صحيح مسلم والبخاري.

(٢) راجع صحيح البخاري تقديم أحمد شاكر جـ٧ ص٣٦، وكذلك جـ٨ ص١٩٧. دار الجيل - بيروت - لبنان - بدون تاريخ.

(٣) العنكبوت ٢٩/ ٤٥.

(٤) الكهف ١٨/ ٤٩.

(٥) الزلزلة ٩٩/ ٧.

الكفر طاعة». . ترفض المعتزلة الفصل بين الإيمان وبين العمل. فالعمل جزء من الإيمان؛ والإيمان لا بد أن يترجم ويطبق على الواقع؛ ولهذا جاءت آيات كثيرة تنص على الربط بين الإيمان وبين العمل الصالح ﴿**والذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون**﴾[1]. المعتزلة توافق المرجئة على أنه «لا تنفع مع الكفر طاعة»؛ لكنها ترفض كلية قول المرجئة «لا تضر مع الإيمان معصية» إن المعصية تلحق ضرراً بالغاً بالدين، والتمادي في ارتكاب المعاصي يؤدي في النهاية إلى ضياع الدين، ومن ثم فساد المجتمع.

على ضوء ذلك كله جاءت المعتزلة برأيها في مشكلة الأسماء والأحكام، أو قل مرتكب الكبيرة، حيث رأت أنه «في منزلة بين منزلتي الكفر والإيمان» وأطلقت على هذه المنزلة الوسط كلمة «فاسق». . فالفاسق ليس مؤمناً إيماناً كاملاً حتى يطلق عليه لفظ «مؤمن»، وليس كافراً كفراً مطلقاً (بواحاً) حتى يطلق عليه لفظ كافر. ومن ثم فإن أفضل حكم أو اسم يمكن إطلاقه على هذه الفئة هو: فاسق وفاسقون. لقد اعتقد واصل وشيعته أن كل أحكام المؤمنين والكافرين والمنافقين الواردة في القرآن الكريم لا تنطبق بدقة على مرتكب الكبيرة. ومن هنا كان موقفه من الفرق الأخرى، وكان رأيه أيضاً الذي أشرنا إليه.

قضية أخرى نسوقها في معرض حديثنا عن أن وجود المعتزلة كان استجابة ضرورية للرد على التناقض البادي في آراء الفرق الكلامية المعاصرة والسابقة على وجود المعتزلة، وأقصد هنا قضية الحرية الإنسانية وما يتصل بها من حديث عن العدالة الإلهية من جهة والإمامة والخلافة من جهة أخرى. إن المعتزلة أنصار العدالة الإلهية؛ لأنهم جعلوا العدل الإلهي أصلاً من الأصول الخمسة التي رفعوها تعبيراً عن مدرستهم الجديدة. ولقد جاء حديثهم في هذا الصدد رداً على الاتجاه السُنّي والجبري من جهة، والشيعي من جهة أخرى. ترى المعتزلة أن الإنسان خالق أفعاله على الحقيقة، وأنه مسؤول مسؤولية كاملة عنها، واضعين في الحسبان هنا العقل، وحرية الإرادة، والعلم على أنها شروط أساسية لتحمل الإنسان مسؤولياته. وقد انعكس هذا الفهم الواعي بدور الإنسان في هذا العالم على موقفهم السياسي. فطبقاً لمبدأ الحرية رأت المعتزلة أن الأوضاع الجائرة في المجتمع

---

(١) البقرة - آية ٨٢.

ووجود حكام ظالمين كل ذلك لا يجوز أن يُرَدَّ إلى الله، بل يُرَدُّ إلى البشر لأنه من فعلهم؛ ولذلك ينبغي التصدي لهذا الظلم والفساد ومقاومته وتغييره من جهة البشر. وقد فرضت المعتزلة على الإنسان: الفرد والمجتمع أن يتحمل كلُّ مسؤولياته. فليس من الدين في شيء أن يقف المجتمع الإسلامي موقفاً سلبياً أمام تجاوزات الأفراد (أو قل مراكز القوى بلغة العصر) أو الحكومات، بل ينبغي أن يسعى إلى تغيير ذلك بالحكمة والموعظة الحسنة، بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. من الواجب على الجميع المشاركة الإيجابية في اختيار الحاكم، وتقويم آدائه، ومراقبته، ونصحه حتى يصلح ويصلح معه حال المسلمين. أما إذا تمادى الحاكم في غيه وبُعْدِه عن الناس وازدرائه لهم والتهوين من شأنهم، وفرض أوامره عليهم بالباطل وبعيدا عن روح الشريعة، فإن مقاومته آنذاك تكون واجبة؛ فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق. إن الخلافة أو الحكم أو الإمامة ليست شأنا من شؤون الوحي بأي حال من الأحوال وإنما هي شأن من شؤون الجماعة الإسلامية، والتي لها كل الحق في اختيار الحاكم، ولها كل الحق في خلعه وتنصيب غيره مَحَلّه إذا رأت أن في استمراره مفسدة للدين والدنيا.

وترى المعتزلة أنه لا معنى للحديث عن العصمة والوصية والعلم اللدني والإمام الغائب؛ لأن هذا يتعارض مع نصوص الدين ومصلحة الجماعة. فكيف تدار شؤون الدولة في نهاية الأمر من قبل إمام غائب. وكيف نفهم وجود علم لدني ووجود عصمة عند بعض الناس مع أن الصلة بين السماء والأرض (الوحي) قد انقطعت بموت محمد (صلى الله عليه وسلم) لذلك ترفض المعتزلة أن تكون الإمامة بالنص، فلا توجد آية قرآنية واحدة، كما تقول المعتزلة، ولا يوجد حديث نبوي واضح وصريح ينص على شكل الحكم، أو ينص على إمام أو خليفة بعينه وبشخصه. وكان لا بُدَّ أن ترفض المعتزلة كل آراء الشيعة المتعلقة بالخلافة. فالخلافة أو الإمامة لا تُوْرَثُ، والرسول لم يكن ملكاً أو رَبَّ عائلة حاكمة حتى يسمح لنفسه - وبغير رجوع إلى الوحي - أن ينصب خليفة له من أسرته.

وثمة خطأ شائع فحواه أن المعتزلة قد اشترطت أن يكون الإمام قرشيا، وهذا غير صحيح. إن المخطوطات التي اكتشفتها البعثة المصرية في اليمن، وبخاصة أعمال القاضي عبدالجبار، جعلتنا نعيد مراجعة أحكامنا عن المعتزلة بما

في ذلك قرشية الإمام!! فقد ذكر القاضي عبدالجبار في كتابه: «إن كون الإمام من قريش لم يجب من حيث لا يعلم لها غيرهم أم لأنهم أصلح للإمامة والناس لهم أشد انقياداً، فيخالف هذا الشرط العقل والعدالة؛ لأن هذه الشروط لا بد منها في الإمامة (يقصد الشروط الموضوعية) وفَقْد الواحد منها يؤثّر في كونه إماماً أولاً وأخيراً. فذلك الشرط (القرشية) إنما هو لتقديمهم. فإذا عُدِمَ فيهم من يصلح لذلك، وقد ثبت بالكتاب وجوب نصب من يقيم الحدود ويقوم بالأحكام فلا بد عند ذلك من نصب من يصلح لذلك»[1]. لا يصح عند المعتزلة أن يطاع الإمام طاعة عمياء، ولا يصح الزعم بأن الأئمة ظِلُّ الله في ارضه أو على أرضه. ولا يصح القول: من أطاع الإمام فقد أطاع الله ومن عصى الإمام فقد عصى الله. إن طاعة الإمام مرتبطة بطاعته لله وبتطبيقه شريعته. ولقد كان الخليفة الأول على حق تماما حينما قال مخاطبا جموع المسلمين الذين وفدوا لمبايعته: «أطيعوني ما أَطَعْتُ الله فيكم، فإذا عصيتُه فلا طاعةَ لي عليكم...»[2] إن اختيار الإمام يحكمه عقد اجتماعي فحواه العمل بكتاب الله وسنة رسوله، والخروج على هذا الكتاب وهذه السنة معناه في النهاية «فسخ» هذا العقد.

كذلك رفضت المعتزلة القول بأن الإمامة أصل من أصول الدين مع إدراكها في الوقت نفسه لأهمية هذا المنصب وخطورته. بل لقد رفضت بوضوح أن يعتمد المسلم على الإمام في تلقي عقيدته. إن العقيدة، عقيدة كل مسلم، تؤخذ مباشرة من القرآن والسنة. فليس ثمة واسطة عند المعتزلة بين العبد والرب. إن الخلافة من جملة الشؤون التي ينبغي أن يكون للإرادة الإنسانية والاختيار الإنساني الدور الرئيس فيها. ولا يصح الزعم برد هذا الاختيار إلى سلطة لاهوتية ترتدي عباءة الدين، بل ينبغي أن يتم الاختيار بواسطة الجماهير التي سوف يحكمها هذا الإمام والتي عليها أن تختار أفضل المرشحين لهذا المنصب. فلا يصح اختيار المفضول مع وجود من هو أفضل منه، «لقد جعل المعتزلة للأمة مدخلاً كبيراً في تنصيب الإمام ومراقبته ونقده

---

(١) القاضي عبدالجبار: المغني في أبواب التوحيد والعدل جـ٢ ص٢٣٩.

(٢) راجع مسائل في الإمامة لابن قتيبة ص٤ ومابعدها - مصطفى البابي الحلبي - القاهرة ١٩٦٩.

وعزله، وهم بذلك قد وسعوا معنى الحرية والاختيار ليشمل صميم العمل السياسي للأمة. ولقد كان استنادهم في ذلك على أشياء كثيرة من أهمها الإصرار على رفض فكر الشيعة حول هذا المنصب. فالشيعة قد أضفوا على هذا المنصب طابعاً إلهياً منع العقل من التفكير في كثير من تفاصيله وجزئياته. أما المعتزلة فقد أصروا على تقديمه في فكرهم على أنه منصب سياسي قبل كل شيء»[1].

إن المعتزلة بموقفها هذا تعطي الفرد والأمة الإسلامية الصلاحية المطلقة في اختيار الحاكم، بينما نجد أن الشيعة قد حرمت الأمة الإسلامية من هذا الحق تحت عدة مسوّغات منها: ان الاختيار الإلهي أفضل من اختيار البشر؛ لأنه معصوم من الخطأ، ومنها أن السلطة الدينية لا بد أن تكون بالنص والوصية لا بالبيعة أو الاختيار، ومنها عدم أهلية الفرد والجماعة لاختيار الخليفة أو الإمام؛ ومنها الزعم بأن الاختيار الإلهي يجنب المجتمع الإسلامي مغبة الفتن والتناحر الذي ينشب بين المرشحين لهذا المنصب. وقد ذكرت الشيعة آراءها على ضوء قراءتها الخاصة لبعض الآيات والأحاديث النبوية الشريفة، حيث انتهت إلى القول بوجود عدة آيات وأحاديث تنص على إمامة عليّ وبنيه من بعده بحيث لا تخرج الإمامة عن أهل البيت. . . !!

إن الإمامة كما فهمها المعتزلة قضية مصلحية في المقام الأول. والإمام ليس إلا رجلاً عادياً لكنه برز في حقل العلم والعمل وأنه قد تم اختياره كما يختار المصلّون إماماً لهم. هذا الإمام (المختار) لم يكن قبل اختياره إماما؛ ولن يظل إماما بعد انتهاء اختياره أو تنحيته. هذا ما ذهب إليه نفر غير قليل من المعتزلة وعلى رأسهم أبو عمران الرقّاش وفضل الحدثي وحسين الكوفي وأبو بكر الأصم. فالإمامة ليست واجبة بالشرع كما ذهبت فرق كلامية كثيرة. يقول أبو بكر الأصم، وهو أحد رجالات المعتزلة الكبار: إن الإمامة غير واجبة بالشرع وجوبا لو امتنعت الأمة عن ذلك استحقت (في الأصل: استحقوا) اللوم والعقاب؛ بل هي مبنية على معاملات الناس. فإن تعادلوا وتعاونوا وتناصروا على البر والتقوى؛

(١) د. محمد عمارة: المعتزلة ومشكلة الحرية ص١٩٦.

واشتغل كل واحد من المكلفين بواجبه وتكليفه. استغنوا عن الإمام ومتابعته. فإن كل واحد من المجتهدين مثل صاحبه في الدين والإسلام والعلم والاجتهاد. والناس كأسنان المشط، والناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة. فمن أين يلزم وجوب الطاعة لمن هو مثله»[1].

من خلال الاعتماد على هذا المنهج العقلي الذي أفاده المعتزلة من دراستهم الفلسفة وقراءتهم القرآن الكريم والسنة النبوية بوعي، رأت (المعتزلة) أن التفكير فريضة إسلامية، وأنه فرض عين لا فرض كفاية. ومعظم آيات القرآن الكريم تأمر الإنسان بالنظر والتأمل والتفقه والاعتبار. ومن ثم لم يكن أمام المعتزلة بُدٌّ من اختيار المنهج العقلي، والذي كان من المحتم أن يصطدم مع موقف القطعيين (الدوجماطيقيين) من المسلمين، أولئك الذين عَدُّوا أنفسهم حماة الدين، وعَدُّوا فهمهم الوحيد للدين هو الفهم الصحيح، ومن ثم فإن تفسير الدين قاصر عليهم وحدهم!! لقد اصطدم المعتزلة مع السلفيين والظاهريين والشيعة والمرجئة، لأن صوت العقل عند المعتزلة ومساحة الحرية التي أعطتها له كانا أكبر بكثير مما سمحت به الفرق الأخرى!!

ولهذا نحسب أنه قد وقع على المعتزلة ظلم كبير من الفرق الأخرى التي حاولت أن تقدم من خلال مؤرخيها صورة مشوهة ومغلوطة عن آراء رجالات المعتزلة. صحيح أن المعتزلة في فترة من الفترات (فيما بين ١٢٠هـ - ٣٥٠هـ) كان فكرها هو السائد، أو لنقل كان الفكر الرسمي للدولة العباسية. لكنها، بعد هذا التاريخ، انهالت عليها الأسهم من كل حدب وصوب، حيث نالت من جسد المعتزلة ما نالت. فمنذ بدايات القرن الخامس الهجري نجد أن ديار الإسلام كلها اعتنقت الاتجاه الشيعي أو الاتجاه السُّني (دعك من بعض الفرق الأخرى وبخاصة الخوارج التي كانت هنا وهناك: شمال أفريقيا وبعض الأماكن في جنوب الجزيرة العربية) وكلاهما وقف بالمرصاد للمعتزلة.

ولقد نجح خصوم المعتزلة في تأليب الناس عليهم، وتشويه آرائهم،

---

(١) راجع ابن قتيبة: مسائل في الإمامة ص٥٩ - مصطفى البابي الحلبي - القاهرة سنة ١٩٦٩م.

والتشكيك في معتقداتهم لدرجة أن قيل عن المعتزلة أنهم «مجوس هذه الأمة» وأنهم «المنشقون» و«النفاة» و«المُعَطِّلة» وأنهم «قدرية» (بالمعنى السيئ للفظ) إلى آخر هذه الألقاب التي أطلقها خصوم المعتزلة عليهم[1]. ومما زاد من هذا الظلم وضاعفه أن معظم المعلومات التي وصلتنا عن المعتزلة كانت، إلى فترة قريبة جدا، عن طريق خصوم المعتزلة كالأشعري والبغدادي والشهرستاني وابن حزم وغيرهم. غير أن هذا الظلم بدأ ينقشع، وبدأ مؤرخو الفرق والعقائد والدارسون لعلم الكلام مراجعة الأحكام السابقة عن المعتزلة على ضوء المخطوطات الاعتزالية التي اكتشفتها البعثة المصرية إلى اليمن. وكان من ثمرات هذه البعثة تلك المجموعة الرائعة الخاصة بالقاضي عبدالجبار، أقصد دائرة معارفه الكبرى المسماة: المغني في أبواب التوحيد والعدل، والمؤلَّف من عشرين جزءاً، خرج منها إلى النور أربعة عشر جزءاً، وما زالت ستة أجزاء مفقودة حتى الآن. كذلك تم تحقيق كتاب «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبدالجبار أيضا حيث قام بتحقيقه المرحوم د. عبدالكريم عثمان وصدر عن مكتبة وهبة في القاهرة سنة ١٩٦٤م، وكذلك تم نشر كتاب التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض للحسن بن متويه تلميذ القاضي عبدالجبار، وكان لي شرف المساهمة بدور فعال في تحقيق هذا الكتاب، كذلك تم نشر كتاب «المجموع من المحيط بالتكليف وديوان الأصول للنيسابوري، ورسائل في العدل والتوحيد. . . إلخ هذه الكتابات الخاصة بآراء المعتزلة والتي من خلالها بدأت مراجعة الصورة السيئة التي رسمت في الأذهان عن المعتزلة.

على أنه مما تجدر الإشارة إليه هنا أن نذكر ونؤكد أن الأشاعرة على الرغم مما نعرفه عنها من وقوفها ضد المعتزلة، أقول: إن من يتتبع تطور الفكر الأشعري يجد أن الأشاعرة المتأخرين (ابتداء من الجويني وصعوداً إلى الفخر الرازي على سبيل المثال) بدأوا في مراجعة مواقفهم من المعتزلة، بل إن بعضهم بدأ في اعتناق بعض آراء المعتزلة التي رفضها أسلافهم. لذلك نجد أن أوجه الشبه والالتقاء بين

---

(١) راجع: ابن المرتضى: فرق وطبقات المعتزلة ص٢، ٣ تحقيق وتعليق د.علي سامي النشار وعصام الدين محمد علي. دار المطبوعات الجامعية - الاسكندرية ١٩٧٢م. وراجع د. فيصل عون: علم الكلام ومدارسه الفصل السابع وبخاصة ص١٩٣ وما بعدها. مكتبة الحرية الحديثة ١٩٨٢م القاهرة.

متأخري الأشاعرة والمعتزلة أمر لافت للنظر، ويحتاج إلى دراسة خاصة، وأحسب أن ذلك إن دَلَّ على شيء فإنما يدل على أمرين مهمين: يدل على خصوبة فكر المعتزلة، وثرائه، وأنه فكر طَيِّع جاء لكي ينمي ويزدهر، ويواكب حركة التاريخ. كما أن رجوع الأشاعرة المتأخرين عن بعض آرائهم بتأثير من نفوذ فكر المعتزلة القوي يدل على ما اكتشفه هؤلاء الأشاعرة من جمود أسلافهم في غير موضع، فلم يكن ثمة مناص من الاستعانة بآراء المعتزلة كلما وجدوا الحاجة ضرورية إلى ذلك.

ومن اللافت للنظر أيضاً أن الفترة التي ساد فيها فكر المعتزلة كانت بمثابة العصر الذهبي للعلم والمعرفة عند المسلمين في شتى المجالات: الطب، الهندسة، الفلك، الفلسفة، علم الكلام، التصوف، أصول الفقه... إلخ، وهذا أمر مفهوم لأنه في وجود الحرية، حرية الفكر والثقة في العقل، لا بد أن يحدث خلق وإبداع. وفي غيبة الفكر الحر يتوارى العقل والنور حيث يبدأ بعض الناس في السيطرة على العقول والحجر على المبدعين باسم الدين!!

الأصول الخمسة عند المعتزلة:

قبل أن نتحدث عن تاريخ «الأصول» عند المعتزلة، وعن عدد هذه الأصول تجدر الإشارة إلى أن بعض الدارسين يعتقد أن الأصول عند المعتزلة - بغض النظر عن عددها - أمر خاص بمدرسة المعتزلة ورجالها فحسب، وأنه لا أحد غيرهم يقول بهذه الأصول. وهذا اعتقاد وفهم يحتاج إلى تصحيح وتوضيح، بل وتدقيق في استخدام العبارات في هذا الصدد. إن من جملة ألقاب علم الكلام أنه «علم أصول الدين» أو بتعبير أدق «علم معرفة أصول الدين» لأن الدين ينقسم قسمة اعتبارية إلى اعتقاد وعمل، أو لِنَقُلْ إلى معرفة وإلى طاعة. والمعرفة تعد أصلاً، والطاعة تعد فرعاً. ولذلك فإن كل من تكلم في المعرفة والتوحيد أصبح عالماً من علماء الكلام أو عالماً من علماء أصول الدين، والمعنى واحد. أما من تكلم في الطاعة والعمل فإنه من جملة الفقهاء. إن الأصول - كما هو معروف من تاريخ علم الكلام - موضوع علم الكلام - والفروع موضوع علم الفقه. ويرتبط بذلك كل الارتباط أن معرفة الأصول تتم انطلاقا من الإيمان بالنص، واعتماداً على النظر والاستدلال لتأكيد كل «المعقولات» التي آمنّا بها، ثم سعينا إلى فهمها والدفاع عنها.

لذلك كان الإقرار بأصول الدين سمة رئيسية بل إن التسليم بها يُعدّ «هوية» كل المتكلمين بغض النظر عن تصنيفهم أو انتماءاتهم؛ لأن إنكار أيّ أصل من أصول العقيدة (الدين) بمثابة إنكار للعقيدة كلها. وهذا يعني أن الأصول الدينية لم تكن، من حيث هي، موضع خلاف بين المتكلمين؛ لكن الخلاف كل الخلاف والتناحر كل التناحر الذي وصل إلى حد السيف كان بشأن «فهم» هذه الأصول أو بعضها، بحيث كان هذا الفهم (لا الأصل) موضع قبول من فئة ورفض من فئة أخرى. إنه لا يوجد مسلم، ومن ثم متكلم ينكر التوحيد والنبوة والعدالة الإلهية... إلى آخر ذلك.. لكنا إذا طلبنا من هذا المتكلم أو ذاك أن يحدثنا عن فهمه للعدل الإلهي أو قضية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر... وجدنا أن فهمه وتحليله لهذه الأصول ليس مقبولا على كل الأصعدة والمدارس. خلاصة ذلك أن المعتزلة لم تختلف مع الفرق الأخرى بشأن الأصول لكنها اختلفت معها جميعا في فهمها الخاص لهذه الأصول والدفاع عن هذا الفهم. هذه مسألة كان من الواجب إيضاحها وتأكيد هذا التوضيح؛ لأن ذلك سيؤدي بنا إلى الحديث عن مسألة أخرى مهمة للغاية وأقصد بذلك «التمذهب» على مستوى العقيدة!!

قد نختلف فيما بيننا من داخل دائرة الإسلام على القدر الذي ينبغي أن تكشف عنه المرأة المسلمة، وقد نختلف بشأن قضايا بعيدة عن الأصول الدينية مع أنها مرتبطة بها بقوة كالحديث عن الخل حرام أم حلال؟ والحديث عن وضع اليدين في أثناء الصلاة، وعن غسل القدمين أو المسح عليهما، وبالجملة على مسائل كثيرة تدخل في جملة «الطاعات»، وذلك كله يدخل في نطاق «الفقه» حيث وجدت أبحاث كثيرة في هذا المجال انطلقت كلها من الفقه على المذاهب الاجتهادية المختلفة. وهذا أمر مفهوم وارد، بل ومطلوب؛ لأنه اجتهاد بشري، والاجتهاد مصدر من مصادر التشريع إذا عَزّت المصادر السابقة عليه لكنا نحسب أن وجود مذاهب فقهية لا يتطلب بل ولا يعني وجود مذاهب على مستوى العقيدة؛ لأننا ننكر ذلك جملة وتفصيلا، فليس ثمة مذاهب وتمذهب في العقيدة الإسلامية!!

ليس ثمة تعارض بين سلطة العقل وسلطة الوحي. وليس في هذا القول تبسيط للأمور أو تسطيح لها؛ لأن العقل، الذي هو مناط التكليف، لا غنى له عن

النقل. كما أن النقل لا وجود له إلا بوجود العقل، بوجود الإنسان. وكما أن العقل في حاجة إلى النقل؛ فإن النقل بدوره في حاجة إلى عقلٍ يفهمه ويفسره، ويشرحه، ويجلّي ما غمض منه، ويدافع عنه، ويرفع ما قد يبدو في بعض آياته من تضادّ ظاهري، فضلا عن أن النقل لم يأت، من حيث المبدأ، إلا لوجود العقل. والخطاب الديني مُوَجَّهٌ في المقام الأول للعقل السليم لا للعقل المريض. وقد كان الغزالي على حَقّ في قوله: « إن الشرع عقل من خارج، والعقل شرع من داخل؟، والداعي إلى محض التقليد مع عزل العقل بالكلية جاهل؛ والمكتفي بمجرد العقل عن أنوار القرآن والسنة مغرور»[1]. والإسلام، كما نعلم، لا يعرف ما يسمى بـ «رجل الدين» ولا يوجد في الإسلام كهنوت، ليس ثمة «بابا» عند المسلمين، ومن ثم لا يحق لأي فرد أياً كان موقعه أن يحجر على «المجتهدين»، وينادي بالوصاية على المسلم!!

إذا كان الأمر كذلك فليس ثمة مذاهب على مستوى العقيدة. إن من جملة أخطائنا الشائعة (وأحسب المغرضة كثيراً عن عمد) تصنيف الناس «عقائدياً» على حسب ما يُشاع عن انتماءاتهم!! سواء كان الانتماء شيعياً أو سنياً أو خارجياً أو أشعرياً. هذا التصنيف ينبغي الوقوف أمامه بشدة، ولا بد من التصدي له وفضحه، والقضاء عليه، وتجاوزه كلية. ولا يخالجنا شك في أنه كان وما زال من العوامل الرئيسية لشق الصف الإسلامي وتفتيت جبهته لصرف الناس عن جوهر الإسلام الحقيقي، وشغلهم بقضايا هامشية بحيث تستنفد طاقة المسلمين وجهودهم. لقد مات الرسول عليه الصلاة والسلام تاركاً للمسلمين القرآن والسنة. وحديث البعض فيما بعد عن أن هذه الفرقة أو تلك تنتمي هي وحدها إلى رسول الله وسنته حديث مغرض، ويُعَدُّ خطراً على الإسلام والمسلمين، إن كل مسلم عندنا إذا لم يعترف بانتمائه إلى رسول الله واعتباره المصطفى قدوة له في أقواله وأفعاله فليس من الإسلام، بل ولا علاقة له بالإسلام. وهذا واضح بنص القرآن **﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة﴾**[2]. و**﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويُسلِّموا تسليما﴾**[3].

---

(١) الغزالي: معارج القدس ص٤٦ المكتبة التجارية - القاهرة - بدون تاريخ.

(٢) آل عمران ٣/ ٣١.

(٣) النساء ٤/ ٦٥.

نحن نرفض إذاً القول: إن هذا المسلم عقيدته شيعية، أو أنه سني (بالمعنى الذي أشرنا إليه ورفضناه)، وهذا عقيدته معتزلية، وهذا أشعري.. إلخ، هذه تسميات وتصنيفات ما أنزل الله بها من سلطان. إن مما يؤسف له أن بعض المسلمين باتوا يدافعون عن طائفتيهم أو عن «تحزبهم» العقدي أكثر من دفاعهم عن الإسلام نفسه. ويكفي أن نلقي نظرة على الخصومات بين الدول الإسلامية! سواء بين دولة ودولة، أو بين الجماعات الإسلامية داخل كل دولة على حدة، لكي ندرك بحق أن الإسلام والمسلمين يدفعون ثمناً فادحاً من جراء اجتهادات إنسانية تضحى الدفاع عنها أولى من الدفاع عن الإسلام!! أليس من المضحكات المبكيات أن يصير الفرع أصلاً، وأن يأتي الأصل تالياً للفرع!! لقد بلغت مرتبة بعض رؤساء الجماعات مكانة الأنبياء والرسل!! وأضحت آراؤهم واجتهاداتهم موضع قداسة من شيعتهم، بحيث لا يصح مراجعة آرائهم أو نقدها أو الخروج عليها. وكأن فكرهم مُوْحىً به إليهم من قبل السماء!! إن مثل هذه التيارات من شأنها أن تقدم جسد الأمة وروحها على طبق من ذهب إلى خصوم الإسلام، بحيث لا يجد هؤلاء الخصوم أية صعوبة في الإجهاز على هذا الجسد، والجلوس على مائدة أشلائه المستديرة، لكي ينال كُلٌ نصيبه من الفريسة التي سقطت بيد أبنائها قبل أن تسقط بأيدي أعدائها!!

إذا كان عصرنا الآن هو عصر العلم، عصر العقل؛ وإذا كانت الشعوب تسعى إلى التقدم واستشراف آفاق المستقبل انطلاقا من جذورها وتأكيد هويتها، بالتنقيب عن تراثها علها تجد سنداً للحاضر، ودافعاً نحو المستقبل يعزز مسيرتها، فإني أقول: نحن في أمسّ الحاجة إلى هذا اللون من الفهم والتفكير الذي بلغ ذروته على يد رجال المعتزلة. لقد رفعت المعتزلة راية العقل جنباً إلى جنب مع راية الدين دون أن تضحي بإحداهما في سبيل الأخرى. ومن هنا كانت صولات وجولات المعتزلة في شتى فروع العلم والمعرفة معتمدة على الفهم الواعي والعميق للدين وأهميته، وللعقل أيضا وما يناط به. ومن يطالع الأصول الخمسة عند المعتزلة وشرحها لهذه الأصول يدرك بغير عناء إيمان المعتزلة بقيمة العقل وبأهميته. ففي كل كلمة من كلمات شرح الأصول الخمسة للقاضي عبدالجبار (وكذلك كتاب

الأصول الخمسة الذي بين أيدينا الآن) نجد، بعد حمد الله والصلاة على محمد وآله: «إنْ سأل سائل فقال: ما أول ما أوجب الله عليك؟ فقل: النظر المؤدّي إلى معرفة الله تعالى؛ لأنه تعالى لا يُعرف ضرورةً ولا بالمشاهدة، فيجب أن نعرفه بالتفكر والنظر»[1].

إن المعتزلة، في واقع الأمر، لم تضع أصولاً للعقيدة، ولم يكن من حقها أو في استطاعتها أن تضع أصولاً للعقيدة، ولكنها وضعت منهجا للتعامل مع العقيدة وقدمت فهما خاصا لأصول العقيدة الإسلامية. فقد ركزت في النهاية على أصول خمسة أوضحت من خلالها فهمها المتميز والمستنير لأصول الدين. وحينما صاغت المعتزلة هذه الأصول الخمسة صاغتها استجابة منها لحل أزمة المفكرين الدينيين الذين بدأوا يتخبطون ويترددون هنا وهناك باحثين عن مقاصد الدين الحقة. بل إنه من خلال قراءتنا للأصول الخمسة نستطيع أن نضع أمام المثقف والقارئ المتخصص الاتجاهات الدينية التي كانت سائدة في المجتمع الإسلامي عبر أربعة قرون (في الأغلب) هي عمر فكر المعتزلة من حيث كون هذه الفرقة مدرسة كبيرة أو هي اتجاه عام نجح في لفت الأنظار والالتفاف حوله بحيث يصعب تجاهله أو تجاوزه بغير حوار معه.

ففيما يتعلق بالأصل الأول، أصل التوحيد، نجد أن المعتزلة قد ناقشت هذا الأصل، واهتمت به في الصدارة الأولى؛ لأنها أرادت من خلاله أن ترد وتفند آراء الملاحدة والمعطّلة!! والدهرية والمشبهة والثنوية وغيرها.. ؛ وجاءت صياغة أصل العدل والتأكيد عليه على أنه أصل ثان عند المعتزلة للرد على كل طوائف «المجبرة» على اختلاف مشاربهم، سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين. وكان لا بد أن تدخل المعتزلة في حوار مع جماعة كبيرة خرجت إلى النور بعد الصراع الدامي الذي نشأ بين الشيعة والخوارج؛ أقصد جماعة «المرجئة» حيث جعلت المعتزلة الأصل الثالث: «الوعد والوعيد» لتفنيد آراء المرجئة وبخاصة فيما زعمته من أنه «لا تضر مع الإيمان معصية، ولا تنفع مع الفكر طاعة». مثل هذا الكلام الذي يرد أيضا على لسان «المجبرة» يسيء إساءة بالغة إلى تصور المسلم للكمال الإلهي المتمثل هنا في

(١) شرح الأصول ص٣٩. تحقيق د. عبدالكريم عثمان - مكتبة وهبة - القاهرة ١٩٦٥م.

الوفاء بالوعد والوعيد الذي كتبه الله على نفسه. أما الأصل الرابع: «المنزلة بين المنزلتين» فقد وضعته المعتزلة للرد على «الخوارج» التي كَفَّرت مرتكب الكبيرة. ولقد كانت متطرفة أشَدَّ ما يكون التطرف في فهمها لحدود الله وتطبيق هذه الحدود بغير مراعاة للظروف المحيطة بالإنسان. بل لقد أدى غلوها في الدين إلى تكفير المجتمع الإسلامي كله (الأزارقة على سبيل المثال). أما الإمامية من الشيعة الذين يوحدون بين الإمام وبين الدين بحيث يكون الخروج على الإمام خروجاً على الدين، فقد فندت المعتزلة آراءها من خلال أصل «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر». خلاصة ذلك كله أن اختيار المعتزلة للأصول الخمسة كان اختياراً بقدر، كان اختياراً فرضته التيارات الدينية المتناحرة، فكان أن وقفت لها المعتزلة بالمرصاد بالأصول الخمسة وشروحها.

على أن المعتزلة لم يكن لها رأي واحد وثابت في عدد الأصول. صحيح أنه أصبح راسخا الآن في الأذهان أن المعتزلة أجمعت فيما بينها على أصول خمسة ذكرها القاضي عبدالجبار في الكتاب المنسوب إليه تحت اسم «شرح الأصول الخمسة»، لكن من الصحيح أيضاً أن رجال المعتزلة قد اختلفوا فيما بينهم في حصر هذه الأصول. فمن قائل بوجود أصلين، ومن قائل بوجود أربعة أصول، ومن قائل بخمسة أصول. كذلك اختلفوا أحيانا في تسمية هذه الأصول حيث عد البعض النبوة أصلا بينما ذكر فريق آخر القرآن والسنة... إلخ.

يذهب القاسم بن إبراهيم الرسي (١٦٩-٢٤٦هـ)، أحد رجال الزيدية المعتزلة الأوائل والمهمين للغاية، فهو كما قال عنه أحد الباحثين في دراسة علمية: «من أهم الشخصيات الزيدية التي بدأت بإحكام العلاقة بين الزيدية والمعتزلة. كما أنه يعد الأساس لفرع من الزيدية أسس لنفسه قاعدة في اليمن استمر تأثيرها إلى ما يزيد عن ألف سنة.[1] يقول الرسي: إن الأصول خمسة: التوحيد، العدل، الوعد

(١) راجع: علي محمد زيد: معتزلة اليمن ص٣١ - دار العودة - بيروت سنة ١٩٨١. وعن الرسي يمكن الرجوع أيضا إلى عبدالله الحبشي: مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن - بيروت سنة ١٩٧٨م. وراجع كذلك د.أحمد صبحي: الزيدية ص١٢١-١٤٩ منشأة المعارف بالاسكندرية سنة١٩٨٠م.

والوعيد، المنزلة بين المنزلتين، ثم القرآن الكريم والسنة المطابقة له[1].

والقاضي عبدالجبار نفسه قد تردد في حصر الأصول. فقد ورد في كتابه «شرح الأصول الخمسة» ما يلي: فصل: فيما يلزم المكلف (في الأصل الكلف) معرفته من أصول الدين: اعلم أن ما يلزم المكلف (في الأصل: الكلف) معرفته من أصول الدين أصلان اثنان على ما ذكره رحمه الله في المغني، وهما: التوحيد والعدل.

وذكر (القاضي عبدالجبار) في «مختصر الحسنى» أن أصول الدين أربعة: التوحيد والعدل والنبوات والشرائع. وجعل ما عدا ذلك من الوعد والوعيد والأسماء والأحكام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر داخلا في الشرائع. وذكر في الكتاب (لم يحدد المؤلف اسما للكتاب!! اللهم إلا إذا كانت الإشارة إلى مختصر الحسني!!) أن ذلك خمسة: التوحيد، العدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لظهور الخلاف بين الناس في كل واحد من هذه الأصول. والأولى ما ذكره في المغني أن النبوات والشرائع داخلان في العدل؛ لأنه كلام في أنه تعالى إذا علم أن صلاحنا في بعثة الرسل، وأن نتعبد بالشريعة وجب أن يبعث ونتعبد (يبدو أن ثمة خللا هنا في المبنى والمعنى) ومن العدل أن لا يخل بما هو واجب عليه. وكذلك الوعد والوعيد داخل في العدل لأنه كلام في أنه تعالى إذا وعد المطيعين بالثواب وتوعّد العصاة بالعقاب فلا بدّ من أن يفعل، ولا يخلف في وعده، ولا في وعيده. ومن العدل أن لا يخلف ولا يكذب. وكذلك المنزلة بين المنزلتين داخل في العدل؛ لأنه كلام في أن الله تعالى إذا علم أن صلاحنا في أن يتعبدنا بإجراء أسماء وأحكام على المكلفين، وجب أن يتعبدنا به. ومن العدل أن لا يخل بالواجب. وكذا الكلام في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. فالأولى أن يقتصر على ما أورده في المغني - ثم سأل رحمه الله

---

(١) راجع مجموعة رسائل الإمام القاسم، اللوحة ١١٥ مصورة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٠٨٦ ب عن د.محمد عمارة: رسائل العدل والتوحيد ط١ ص٤٨ - دار الهلال ١٩٧١م - القاهرة. وقد ركز عمارة حديثه عن الرسي لتأكيد الأرضية الفكرية المشتركة التي تجمع بين الشيعة والمعتزلة ص٥٦-٦١.